واحد ما لم يحدث رواه البخاري والترمذي واما حديث الوضوء على الوضوء نور على نور فقال الزين العراقي لم اجد له اصلا واما الحافظ ابن حجر فقال انه حديث ضعيف رواه رزين في مسنده بعد صلاة اي صلوة كانت ولو سنة الوضوء وركعة لا سجدة وطوافا ان وجده قبل ان يصلي به فيأتي حكمه قريبا ان شاء الله تعالى وفعله اي الوضوء الشرعي لجنب اي وجد للماء والا تيمم ويحصل اصل السنة لغسل الفرج اذا كل او شربا او نوما او جماعا وينبغي ان يلحق بهذه الاربعة الذكر اخذا من تيممه صلى الله عليه وسلم لرد سلامه صلى الله عليه وسلم عليه جنبا ويكره فعل ما ذكر قبله والقصد به في غير الاخير بخفيف الحدث فينتقض به وفيه زيادة النشاط للعود فلا ينتقض به وهو كوضوء التجديد والوضوء لنحو القراءة فلا بد فيه من نية معتبرة وهي الاشارة في اول فروض الوضوء الى بقية ما يسن له الوضوء وانه كذا وسبق شرح ذلك هناك فصل في مكروهات الوضوء وذكرها بعد السنن لان ترك السنة قد يفضي الى الكراهة واما مكروهاته جمع مكروه وهو لغة ضد المرغوب فيه واصطلاحا ما نهي عنه الشارع نهيا غير جازم وكان ذلك النهي مقصودا وان لم يخص ذلك الشيء بخصوصه كما قاله النتي السبكي في الحلبيات ولعله اراد الجمع بين كلامي الفقهاء والاصوليين وزاد الفقهاء في التعريف وفيه خلاف قوي في التحريم او الوجوب او تاكد طلب التارك له كالتياس من يحلل المحللة ولا بد في النهي من صحة وروده فلا يكفي الضعيف نعم التنزه عنه حينئذ افضل فمنها عند من اتبعيضية الاسراف ليفيد انها ذكره من المكروهات ليس هو جميعها الاسراف

وهو الزيادة على القدر المعتبر في الفرض والنفل يقينا فدخل الوضوء التجديد فيحرم التجديد ولو من الماء الموقوف ومن الاسراف تحريك اليد في الماء والانغماس فيه اكثر من ثلاث وان لم يلزم عليه تفريغ الماء خارج الاناء ومحل الكراهة في غير الماء الموقوف والا فهو اي الاسراف حرام قال الادرعي وينبغي الجزم بالحرمة اذا كان الماء قليلا وثم محتاج الى الطهارة او غيرها او مملوكا وثم مضطر اليه معصوم ولو بشط نهر بفتح الهاء واسكانها لخبر ابن ماجة عن عمران الصلاة والسلام مر بسعد وهو يتوضأ فقال ما هذا السرف فقال اني الوضوء سرف قال نعم ولو كنت على نهر وروى الترمذي خبر ان للوضوء شيطانا يقال له الولهان فاتقوا وسواس الماء والزيادة على الثلاث المحققة بنية الوضوء اما اذا اتى بالزيادة لحاجة تنظيف او تبرد او نحو ذلك فلا كراهة والنقص عنها لانه صلى الله عليه وسلم توضأ ثلاثا ثلاثا ثم قال هكذا الوضوء فمن زاد على هذا او نقص فقد اساء وظلم اي اخطا طريق السنة في الامرين وقيل اساء في النقص وظلم في الزيادة وقيل عكسه والظلم قد يطلق على غير الحرام اذ هو وضع الشيء في غير محله واقتضاء صلى الله عليه وسلم على مرة او مرتين لبيان الجواز وهو في حقه واجب ومحل كراهة الزيادة على الثلاث فيما اذا توضأ بمباح او مملوك فان توضأ من ماء موقوف على من يتطهر به او يتوضأ منه كماء المدارس والرباط حرمت الزيادة لانه لم يوذن فيها سواء كان اخذ الماء الموقوف من الفساقي او من حنفية خلافا لمن اجاز الزيادة على الثلاث من الفساقي المسبلة معللا ذلك بان الماء يعود اليها ثم رأيت ذكر المصنف الزيادة على الثلاث للماخوذ بعد الاسراف لا تكرار فيه لان الاول في نحو ماء الموقوف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)